

Distr.: General  
28 April 2014  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الخامسة

فيينا، ٢-٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤  
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت\*  
المساعدة التقنية

## تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار الاستعراضات القطرية

مذكرة من الأمانة

ملخص

تحتوي هذه المذكرة على معلومات عن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي استبانها الدول الأطراف في سياق الاستعراضات القطرية المتعلقة بتنفيذ الفصل الثالث (التحريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.<sup>(١)</sup>

\* CAC/COSP/IRG/2014/1

(١) المعلومات الواردة في هذه المذكرة هي تحديث للوثيقة CAC/COSP/2013/5، استناداً إلى الاستعراضات القطرية الإضافية التي أُجرت منذ تقديم تلك الوثيقة. ويشار أيضاً إلى الوثيقة CAC/COSP/IRG/2014/2، بشأن المساعدة التقنية المقدمة لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.



## أولاً - مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ١/٣، الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقرّر المؤتمر أن يتولى الفريق العامل المعني باستعراض التنفيذ مهمة متابعة ومواصلة العمل الذي اضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية. ووفقاً للفقرة ١١ من الإطار المرجعي، فإن أحد أهداف آلية الاستعراض هو مساعدة الدول الأطراف على استبانة الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية وتسويغها وتعزيز المساعدة التقنية وتيسير تقديمها. وقد كُلف فريق استعراض التنفيذ بالنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية بغية تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً وفقاً للفقرة ٤٤ من الإطار المرجعي.

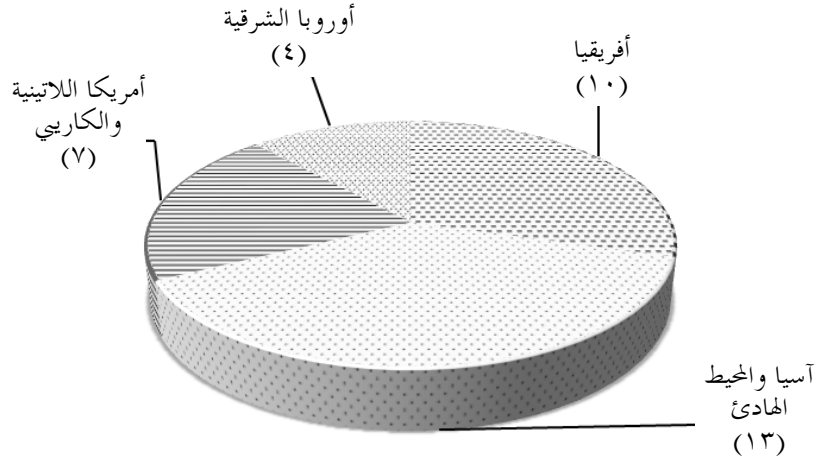
٢- وأوصى المؤتمر، في قراره ١/٤، جميع الدول الأطراف بأن تحدّد في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي تقاريرها القطرية، حيثما انطبق الحال، احتياجاتها من المساعدة التقنية، ويُفضّل أن تكون مرتبة بحسب الأولوية ومتّصلة بتنفيذ أحكام الاتفاقية التي بُحثت أثناء دورة الاستعراض، وقرّر أن ينظر الفريق، استناداً إلى نتائج عملية الاستعراض وأنساقاً مع الإطار المرجعي لآلية الاستعراض، في تحديد المجالات ذات الأولوية المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية وكذلك في تجميع معلومات عن الاتجاهات السائدة في المتطلبات من المساعدة التقنية وفي تقديم هذه المساعدة.

٣- وتحتوي هذه المذكرة على معلومات محدّثة عن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي تمخضت عنها الاستعراضات القطرية بشأن تنفيذ الدول الأطراف المستعرضة أحكام الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في الدورة الأولى لآلية الاستعراض. وتستند المذكرة إلى المعلومات الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية لاستعراضات ٥٦ دولة طرفاً والتي أُنجزت أو قاربت الإنجاز وقت إعداد هذه المذكرة. وقد حدّدت خمس دول، من أصل ١٢ دولة إضافية أُنجزت استعراضاتها، احتياجات من المساعدة التقنية. ولم يتغيّر تحليل الاحتياجات بحسب كل مادة من مواد الاتفاقية قيد الاستعراض بشكل ملحوظ منذ التحليل الذي قُدّم إلى المؤتمر.

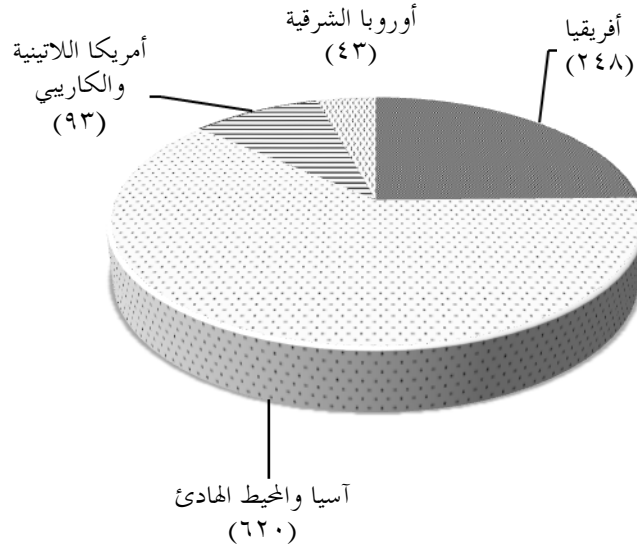
٤- ومن أصل ٥٦ دولة طرفاً شملتها عملية الاستعراض وتناولتها هذه المذكرة، حدّدت ٣٤ دولة احتياجاتها من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية. وشملت تلك الدول ١٠ دول أطراف من مجموعة الدول الأفريقية، و١٣ دولة من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأربع دول من مجموعة أوروبا الشرقية، وسبع دول من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبية (انظر الشكل الأول). وحدّدت ما مجموعه ٢٩ دولة طرفاً احتياجاتها من المساعدة

التقنية لتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية. وكان من هذه الدول الأطراف سبع دول من المجموعة الأفريقية و ١١ دولة من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وثمان دول من مجموعة أوروبا الشرقية، وثلاث دول من مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

الشكل الأول  
عدد الدول التي لديها احتياجات من المساعدة التقنية، بحسب الإقليم



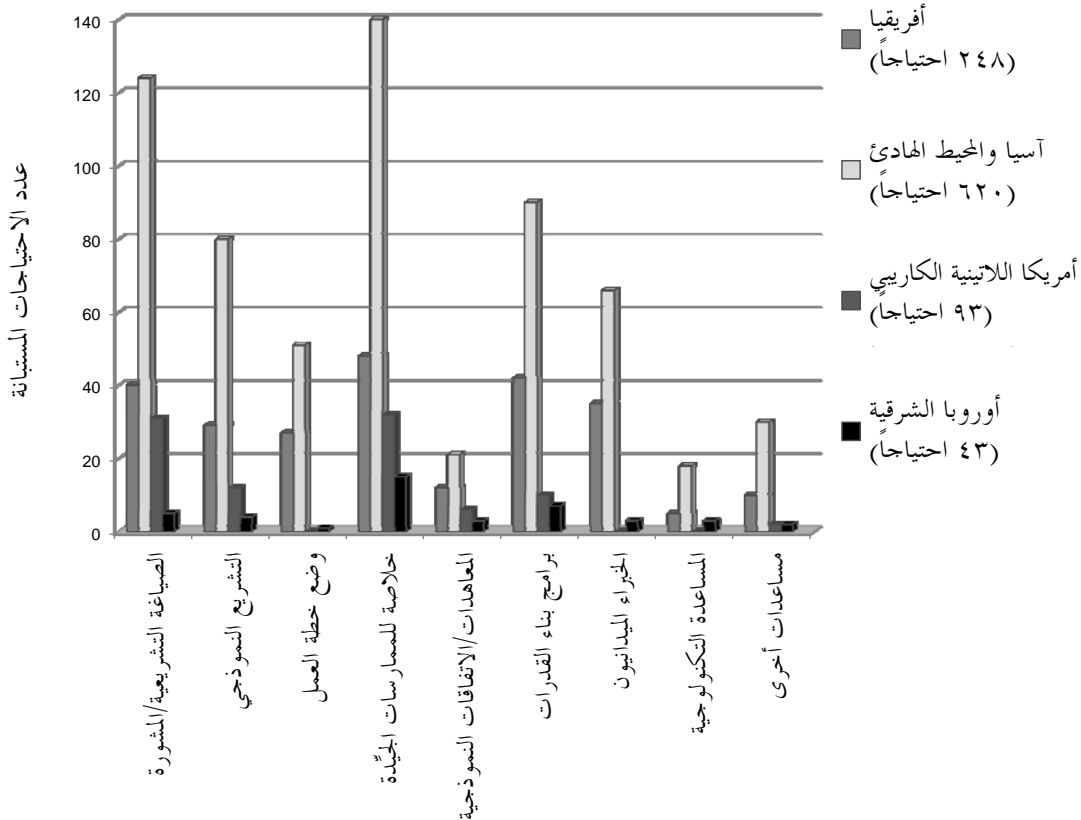
الشكل الثاني  
عدد الاحتياجات المستبانه من المساعدة التقنية، بحسب الإقليم



ملاحظة: المجموع يساوي ١٠٠٤.

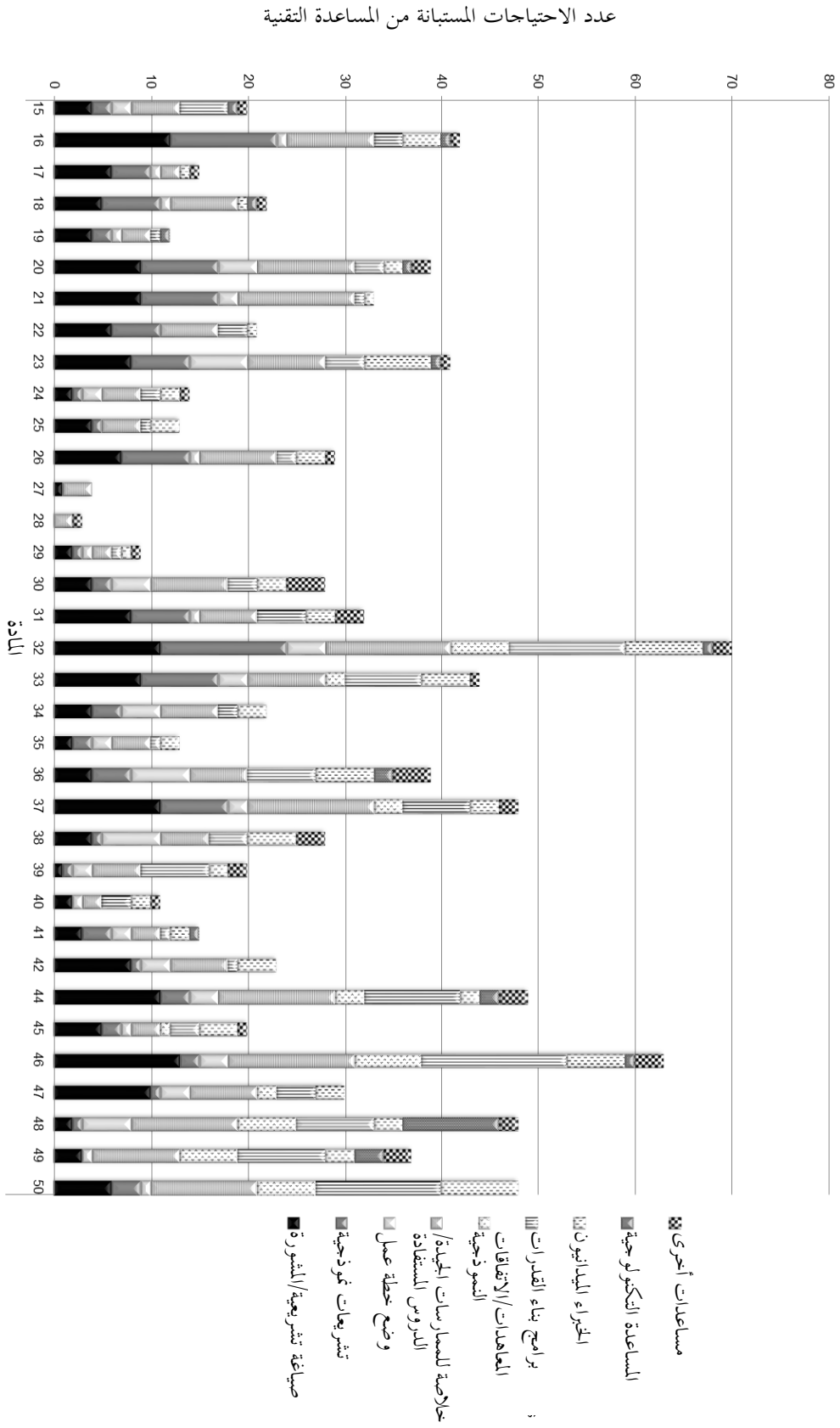
٥- وتحتوي قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة على عدة فئات محدّدة مسبقاً للاحتياجات من المساعدة التقنية. وهذه الفئات هي: الصياغة التشريعية والمشورة القانونية؛ والتشريعات النموذجية؛ ووضع خطة عمل للتنفيذ؛ وخلاصة للممارسات الجيّدة أو الدروس المستفادة؛ والمعاهدات أو الاتفاقات النموذجية؛ وبرامج بناء القدرات؛ والمساعدة من خبير ميداني؛ والمساعدة التكنولوجية؛ وفترة جامعة لأشكال المساعدة الأخرى. ويقع العديد من الاحتياجات المستبانة أثناء عمليات الاستعراض القطرية ضمن هذه الفئات العريضة، ولكن ثمة احتياجات أوسع وردت أيضاً في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية. ويقدم الشكل الثالث أدناه تفصيلاً لفئات الاحتياجات المستبانة بحسب الإقليم. وعقب إنجاز المزيد من تقارير الاستعراضات القطرية، سوف تزداد إمكانية تحديد الاتجاهات فيما يتعلق بالاحتياجات من المساعدة التقنية على أساس إقليمي، حيث تصبح العينة من الدول متناسبة مع الحجم النسبي للمجموعات الإقليمية، على الرغم من وجود تفاوت داخل الأقاليم من حيث الاحتياجات المستبانة أثناء عملية الاستعراض.

الشكل الثالث  
عدد الاحتياجات المستبانة ونوعها، بحسب الإقليم



٦- ويقدم الشكل الرابع الوارد أدناه لمحة عامة عن عدد من مختلف أنواع الاحتياجات التي حدتها الدول الأطراف بشأن جميع مواد الفصلين قيد الاستعراض. ونتيجة للعيئة الجديدة من الدول التي شملها التحديث الحالي، ازداد عدد الدول التي استبانت سبعة أنواع أو أكثر من الاحتياجات المتعلقة بالمواد التالية: ٣١ (التجميد والحجز والمصادرة)، و٣٣ (حماية المبلّغين)، و٣٤ (عواقب أفعال الفساد)، و٤٤ (تسليم المجرمين)، و٥٠ (أساليب التحري الخاصة). ومن الدول الخمس الإضافية التي استبنت لها احتياجات من المساعدة التقنية في تقارير استعراضها القطرية، كان لدى أربعة منها احتياجات محدّدة بموجب مواد معيّنة في الفصل الثالث، وكان لدى ثلاثة منها احتياجات محدّدة بموجب مواد معيّنة في الفصل الرابع. وثمة دولة واحدة لم تحدّد احتياجات متعلقة بالمواد قيد الاستعراض، ولكنها أعربت عن احتياجات عامة في مجال بناء القدرات والمساعدة التشريعية.

الشكل الرابع  
الاحتياجات من المساعدة التقنية التي استبانها الدول الأطراف، بحسب المادة



## ثانياً- الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث

٧- استُبين ما مجموعه ٧١٠ احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث. ويقدم الجدول ١ والشكل الخامس توزيعاً مفصلاً بحسب المادة ومجموع عدد الاحتياجات المستبانة وعدد الدول الأطراف التي حُدِّد لها كل نوع من أنواع المساعدة.

٨- وبالنسبة لثماني مواد في الفصل الثالث، كان هناك ترابط إجمالي بين استبانة عدد عال (أكثر من ٣٠) من التحديات المتعلقة بالتنفيذ واستبانة عدد عال (أكثر من ٣٠) من الاحتياجات من المساعدة التقنية. وكانت هذه المواد هي: ١٦ (رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية)، و ٢٠ (الإثراء غير المشروع)، و ٢٣ (غسل العائدات الإجرامية)، و ٣١ (التجميد والحجز والمصادرة)، و ٣٢ (حماية الشهود والخبراء والضحايا)، و ٣٣ (حماية المبلغين)، و ٣٦ (السلطات المتخصصة) و ٣٧ (التعاون مع سلطات إنفاذ القانون).

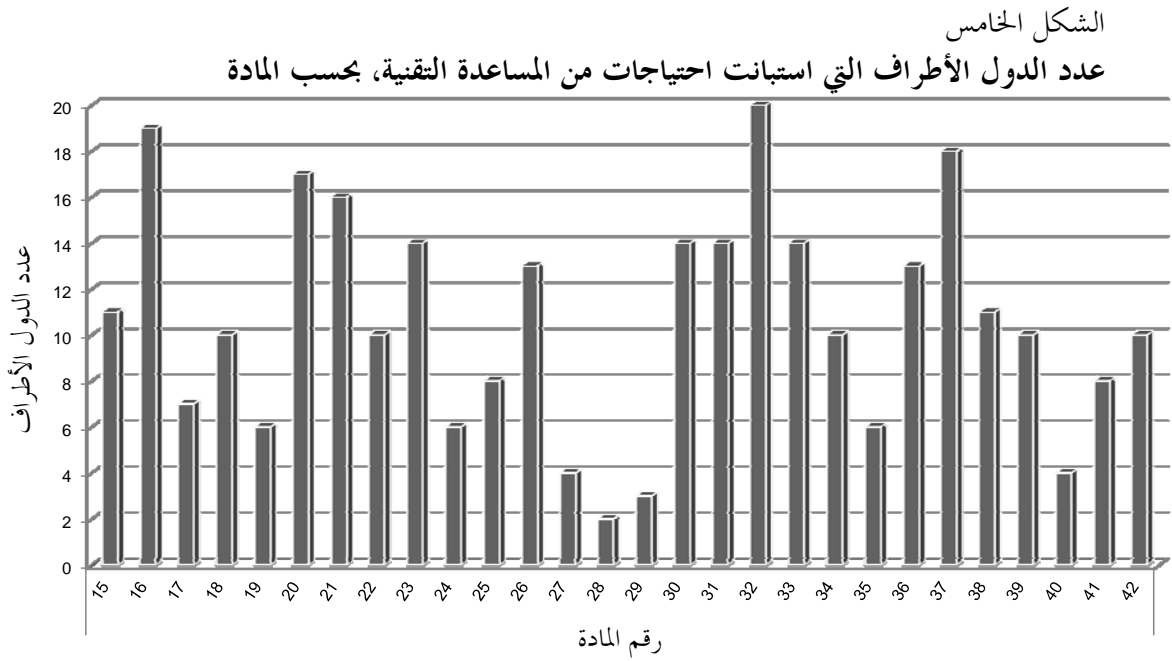
٩- وكانت هناك أربع مواد استُبين لها أكثر من ٣٠ تحدياً ولكن أقل من ٣٠ من الاحتياجات التقنية، وهي تناول المواد ١٥ (رشو الموظفين العموميين الوطنيين)، و ١٨ (المتاجرة بالنفوذ)، و ٣٠ (الملاحقة والمقاضاة والجزاءات) و ٤٢ (الولاية القضائية). وفيما يتعلق بالمادة ٢١ فقط (الرشو في القطاع الخاص) استُبين أكثر من ٣٠ من الاحتياجات من المساعدة التقنية ولكن أقل من ٣٠ تحدياً.

### الجدول ١

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية بموجب الفصل الثالث من الاتفاقية

المادة	عدد الدول الأطراف	عدد الاحتياجات
١٥	١١	٢٠
١٦	١٩	٤٢
١٧	٧	١٥
١٨	١٠	٢٢
١٩	٦	١٢
٢٠	١٧	٣٩
٢١	١٦	٣٣
٢٢	١٠	٢١
٢٣	١٤	٤١
٢٤	٦	١٤

عدد الاحتياجات	عدد الدول الأطراف	المادة
١٣	٨	٢٥
٢٩	١٣	٢٦
٤	٤	٢٧
٣	٢	٢٨
٩	٣	٢٩
٢٨	١٤	٣٠
٣٢	١٤	٣١
٧٠	٢٠	٣٢
٤٤	١٤	٣٣
٢٢	١٠	٣٤
١٣	٦	٣٥
٣٩	١٣	٣٦
٤٨	١٨	٣٧
٢٨	١١	٣٨
٢٠	١٠	٣٩
١١	٤	٤٠
١٥	٨	٤١
٢٣	١٠	٤٢





١٠- توفر الفقرات التالية تحديناً لتحليل موادّ محدّدة خضع لتغييرات نظراً لارتفاع عدد الدول والاحتياجات المستبانة الناجمة عن إنجاز استعراضات قُطرية إضافية. والعينّات المعروضة أدناه معروضة تفصيلاً بحسب الإقليم.

### رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٦

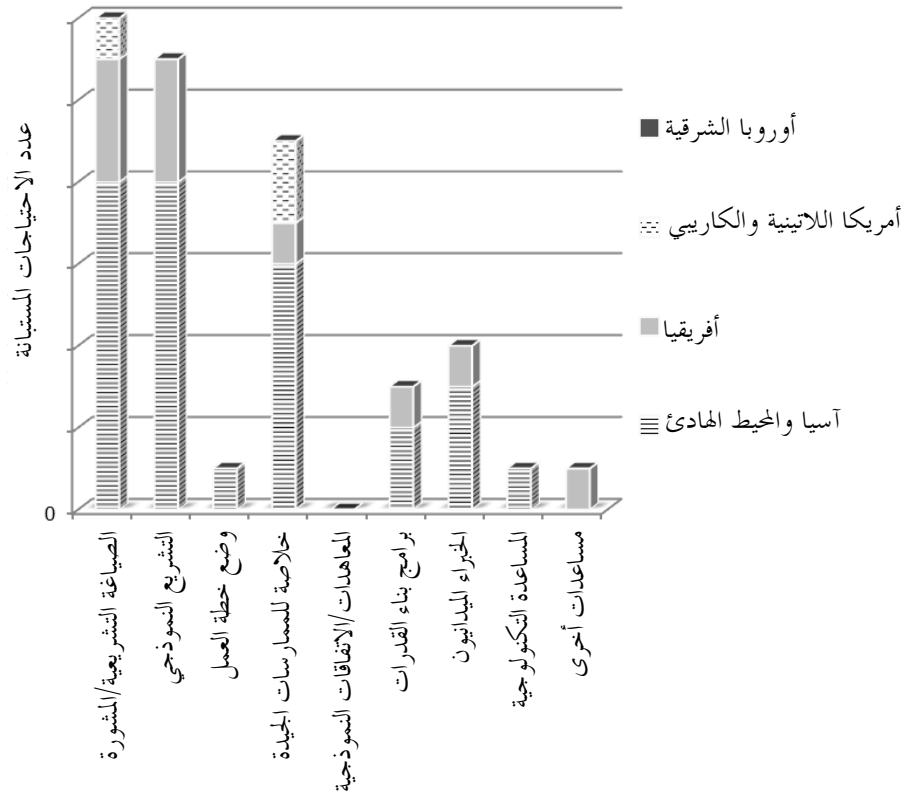
١١- استبان ما مجموعه ١٩ دولة طرفاً ٤٢ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ١٦. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية من المساعدات المطلوبة في الجدول ٢ والشكل السادس.

### الجدول ٢

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٦

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
١٢	الصياغة التشريعية والمشورة القانونية
١١	التشريع النموذجي
٩	خلاصة للممارسات الجيدة/الدروس المستفادة
٤	الخبراء الميدانيون
٣	برامج بناء القدرات
١	وضع خطة عمل للتنفيذ
١	المساعدة التكنولوجية
١	مساعدات أخرى
٤٢	المجموع

الشكل السادس  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ١٦، بحسب الإقليم



١٢- واعتُبر تنفيذ المادة ١٦ أيضاً من بين أكبر التحديات التي تواجه الدول، وخاصة ما يتعلق بانتفاء تجريم رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، أو بفئة الأفراد الذين يشملهم ذلك الجرم، وكذلك التغطية بالنسبة للأشخاص والكيانات الثالثة. وجاء هذا الحكم في المرتبة الأولى من حيث عدد الدول المستعرضة التي استبان احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذه، بما يرتبط بالتحديات التي تواجهها الدول في إنشاء إطار قانوني في هذا الصدد. ومن حيث التحليل الإقليمي، كان للدول في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ أكبر عدد من الاحتياجات المستبناة، ومعظمها يتعلق بالأطر القانونية لديها.

## الرشو في القطاع الخاص

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢١

١٣ - استبان ما مجموعه ١٦ دولة طرفاً ٣٣ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٢١. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٣ والشكل السابع.

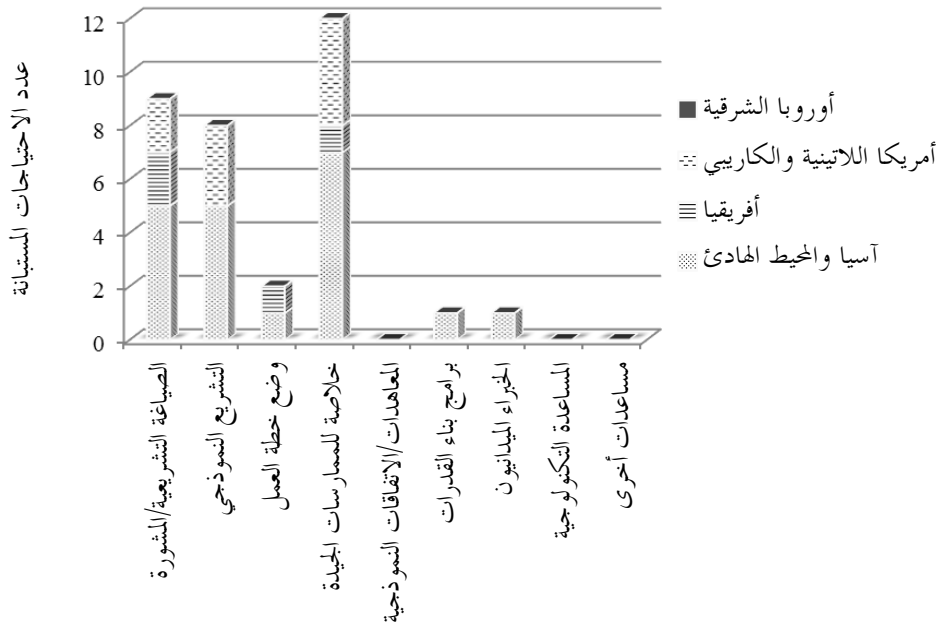
الجدول ٣

### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢١

نوع الاحتياج	عدد الدول الأطراف
خلاصة للممارسات الجيدة/الدروس المستفادة	١٢
التشريع النموذجي	٨
الصياغة التشريعية والمشورة القانونية	٩
وضع خطة عمل للتنفيذ	٢
الخبراء الميدانيون	١
برامج بناء القدرات	١
<b>المجموع</b>	<b>٣٣</b>

الشكل السابع

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٢١، بحسب الإقليم



١٤ - كما ذكر أعلاه، كانت المادة ٢١ موضوع عدد كبير نسبياً من الاحتياجات من المساعدة التقنية التي استبانها الدول لتنفيذ أحكام هذه المادة، ولكنها كانت موضوع عدد قليل من التحدّيات. ويمكن أن يشير تحليل أنواع الاحتياجات التي استُبينت، وهي خلاصة للممارسات الجيدة والدروس المستفادة وكذلك التشريعات النموذجية، إلى أن الدول تسعى إلى تحسين أو تعزيز تنفيذها لهذه المادة. ومن حيث التحليل الإقليمي، استبان عدد أكبر بكثير من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي احتياجات فيما يتعلق بتنفيذ هذه المادة.

### التجميد والحجز والمصادرة

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣١

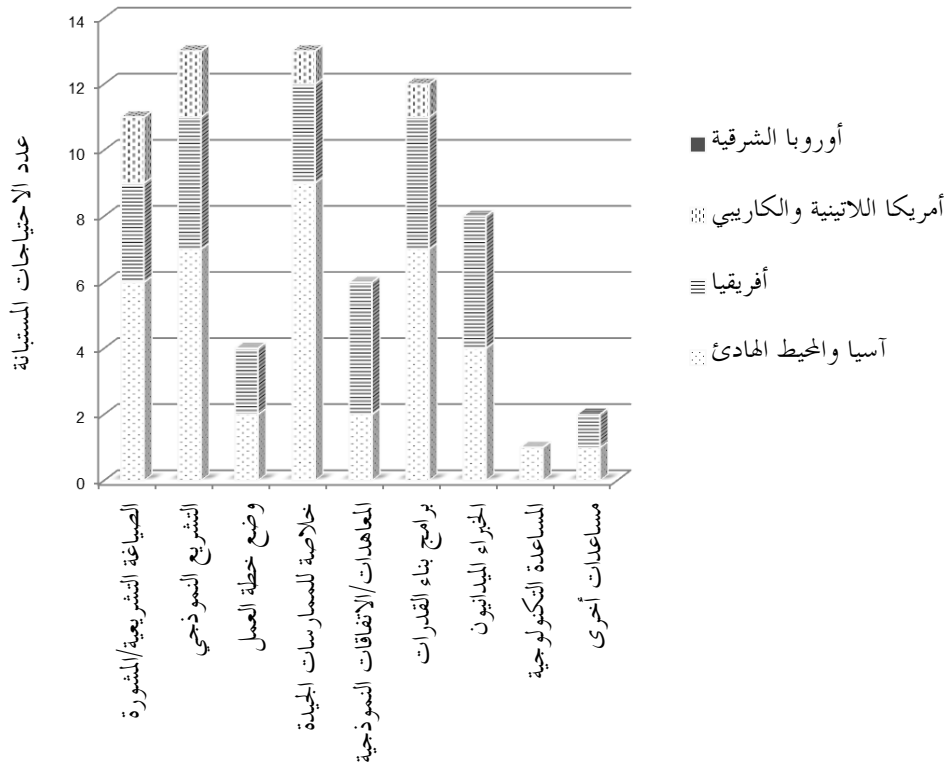
١٥ - استبان ما مجموعه ١٤ دولة طرفاً ٣٢ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣١. وترد تفاصيل الأنواع الرئيسية من تلك الاحتياجات في الجدول ٤ والشكل الثامن.

### الجدول ٤

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣١

نوع الاحتياج	عدد الدول الأطراف
الصياغة التشريعية والمشورة القانونية	٨
خلاصة للممارسات الجيدة/الدروس المستفادة	٦
التشريع النموذجي	٦
برامج بناء القدرات	٥
مساعدات أخرى	٣
الخبراء الميدانيون	٢
وضع خطة عمل للتنفيذ	١
<b>المجموع</b>	<b>٣٢</b>

الشكل الثامن  
الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣١، بحسب الإقليم



١٦- وهناك عدة تحديات تتعلق بتنفيذ المادة ٣١ سائدة بين الدول، وهي مرتبطة بعدد الدول التي استبانت الاحتياجات من المساعدة التقنية. وتجسد تلك الاحتياجات التحديات فيما يتعلق بالأطر القانونية والاحتياجات فيما يتعلق ببناء القدرات. وأشارت دولة واحدة في العينة المحدثة إلى الحاجة إلى المساعدة الموقعية بشأن تتبع الموجودات، والمصادرة على أساس القيمة، والإثراء غير المشروع.

### حماية الشهود والخبراء والضحايا

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٢

١٧- استبان ما مجموعه ٢٠ دولةً طرفاً ٧٠ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٢. وترد تفاصيل أنواع تلك الاحتياجات في الجدول ٥ والشكل التاسع.

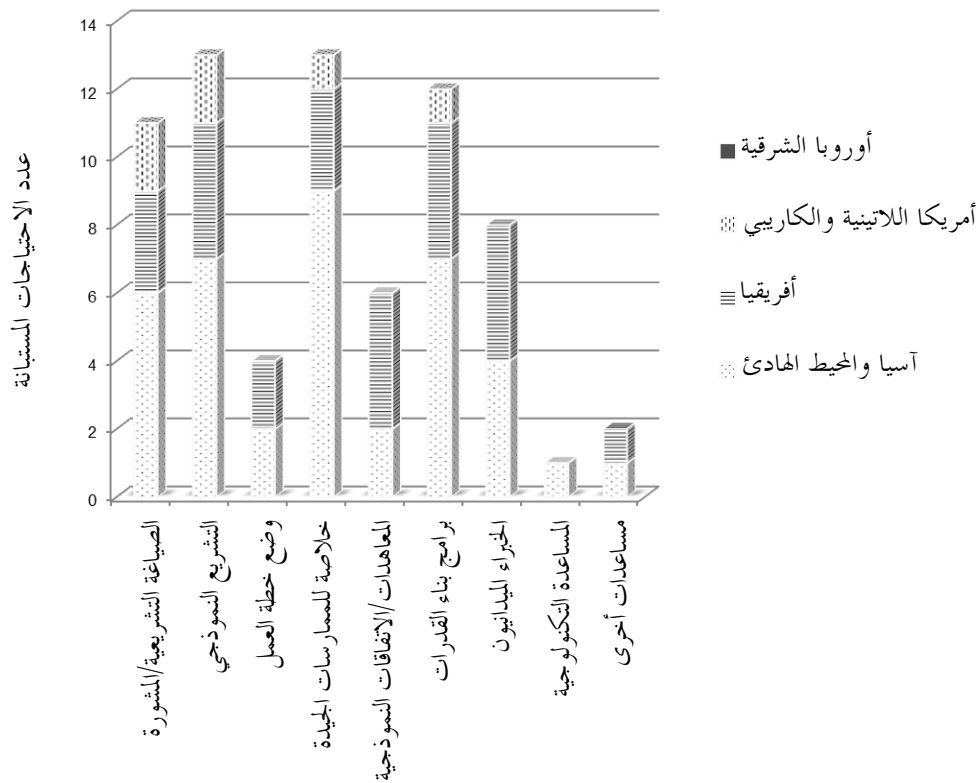
## الجدول ٥

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٢

نوع الاحتياج	عدد الدول الأطراف
خلاصة للممارسات الجيدة/الدروس المستفادة	١٣
التشريع النموذجي	١٣
الصياغة التشريعية والمشورة القانونية	١١
برامج بناء القدرات	١٢
الخبراء الميدانيون	٨
المعاهدات/الاتفاقات النموذجية	٦
وضع خطة عمل للتنفيذ	٤
مساعدات أخرى	٢
المساعدة التكنولوجية	١
<b>المجموع</b>	<b>٧٠</b>

## الشكل التاسع

## الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٣٢، بحسب الإقليم



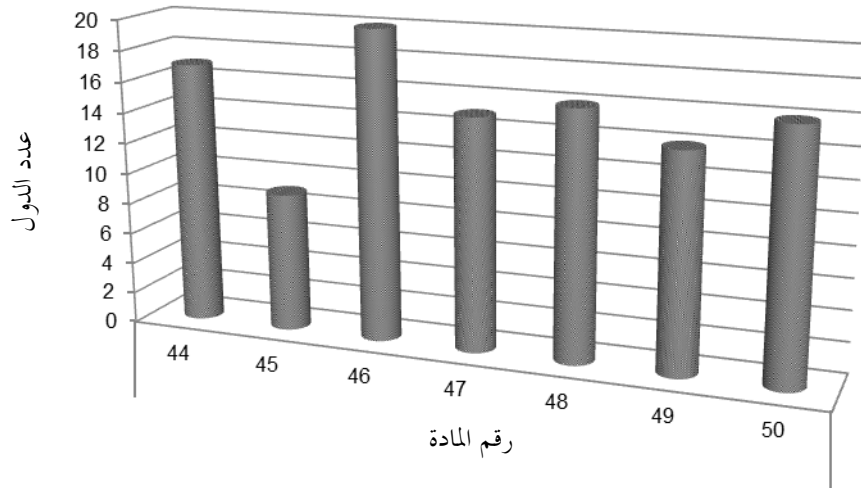
١٨- ومن بين الأحكام المستعرضة، جاءت المادة ٣٢ في مقدمة المواد من حيث عدد الدول الأطراف التي استبانت الاحتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذها، واتسمت الاحتياجات بتنوع كبير وعبر ثلاث مجموعات إقليمية. وأشارت عدة دول إلى حاجتها إلى إنشاء برامج لحماية الشهود والخبراء وتدعيم تلك البرامج وإدارتها، إلى جانب بناء القدرات اللازمة لدى السلطات المعنية. وقد يدل هذا الاتجاه على اهتمام عدد كبير من الدول باتخاذ تدابير من هذا القبيل في المستقبل.

### ثالثاً- الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الرابع

١٩- من بين الدول الأطراف التي تشملها هذه المذكرة وعددها ٥٦، استبانت ٢٩ دولة احتياجات من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية (للتفصيل بحسب المادة، انظر الشكل العاشر أدناه).

الشكل العاشر

عدد الدول التي استبانت احتياجات من المساعدة التقنية، بحسب المادة

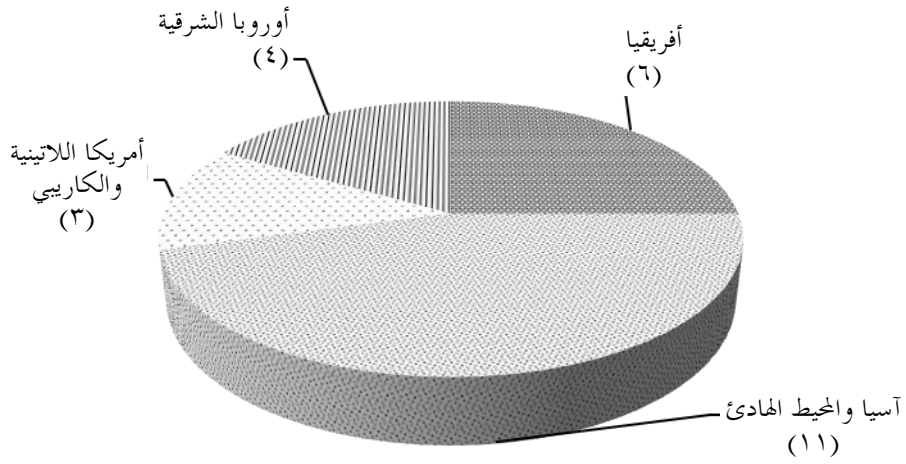


٢٠- واستئين، فيما يخص الفصل الرابع، ما مجموعه ٢٩٤ احتياجاً من المساعدة التقنية. ويقدم الجدول ٦ والشكلان الحادي عشر والثاني عشر تفصيلاً، بحسب المادة والإقليم، لعدد الاحتياجات المستبانة وعدد الدول التي تحتاج إلى هذه المساعدة.

الجدول ٦  
الاحتياجات من المساعدة التقنية بموجب الفصل الرابع من الاتفاقية

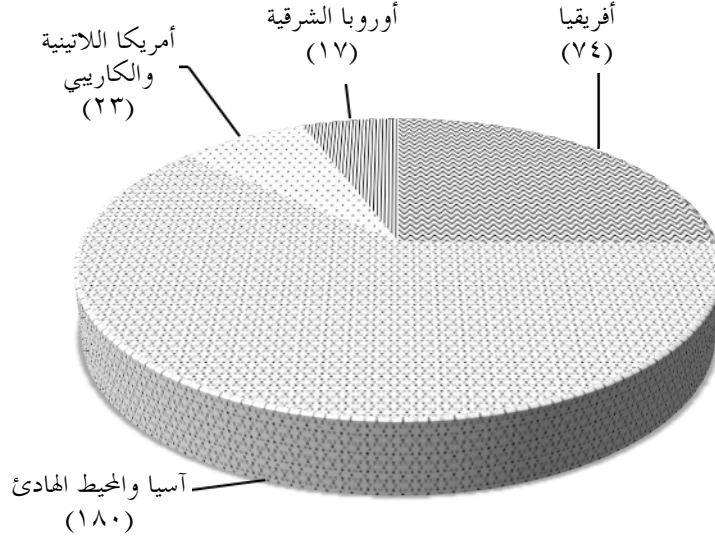
عدد الاحتياجات	عدد الدول الأطراف	المادة
٤٩	١٥	٤٤
٢٠	٨	٤٥
٦٣	١٨	٤٦
٣٠	١٣	٤٧
٤٨	١٣	٤٨
٣٧	١٢	٤٩
٤٨	١٣	٥٠

الشكل الحادي عشر  
عدد الدول التي لديها احتياجات من المساعدة التقنية بموجب الفصل الرابع، بحسب الإقليم





الشكل الثاني عشر  
عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية بموجب الفصل الرابع، بحسب الإقليم



### تسليم المجرمين

#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٤

٢١- استبان ١٧ دولة ما مجموعه ٤٩ احتياجاً من المساعدة التقنية ذات الصلة بتنفيذ المادة ٤٤ (انظر الجدول ٧ والشكل الثالث عشر).

٢٢- وترتبط هذه الاحتياجات بالتحديات التي بيّنتها الدول، خصوصاً فيما يتعلق بالأطر القانونية والصعوبات المصادفة في جمع البيانات والإحصاءات. واستبان بناء القدرات أيضاً عدداً كبيراً من الدول.

#### الجدول ٧

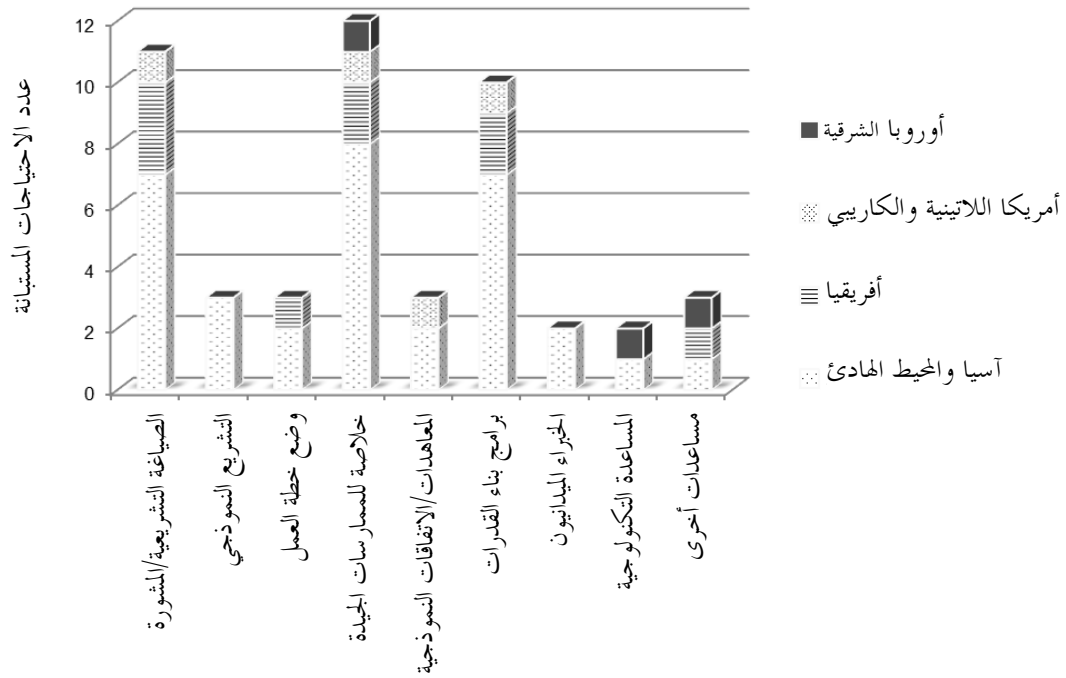
#### الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٤

عدد الدول الأطراف	نوع الاحتياج
١٢	خلاصة للممارسات الجيدة/الدروس المستفادة
١١	الصياغة التشريعية والمشورة القانونية
١٠	برامج بناء القدرات

نوع الاحتياج	عدد الدول الأطراف
التشريع النموذجي	٣
وضع خطة عمل للتنفيذ	٣
مساعدات أخرى	٣
المساعدة التكنولوجية	٢
الخبراء الميدانيون	٢
المعاهدات والاتفاقات النموذجية	٣
<b>المجموع</b>	<b>٤٩</b>

الشكل الثامن

الاحتياجات من المساعدة التقنية ذات الصلة بالمادة ٤٤، بحسب الإقليم



## رابعاً- الاتجاهات في أنواع الاحتياجات المستبانة والاحتياجات من المساعدة التقنية التي تقع خارج الأحكام المستعرضة

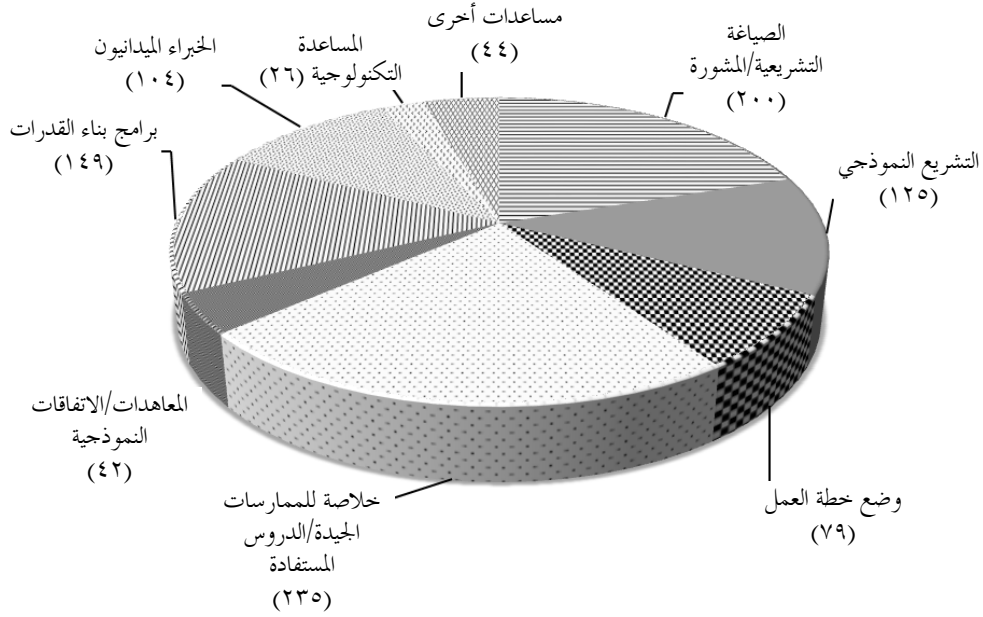
### الاتجاهات في الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية والاحتياجات الأخرى الناجمة عن الاستعراضات القطرية

٢٣- استبانة معظم الدول احتياجات من المساعدة التقنية تركّز على إرساء أطر قانونية أو تدعيم القوائم منها، حيث رُبطت تلك الاحتياجات بما استُبين في المجالات نفسها من تحديات في التنفيذ وبالاستنتاجات المواضيعية التي أسفرت عنها الاستعراضات القطرية كما ذكر أعلاه. كما التمسست دول كثيرة ممارسات جيّدة ودروساً مستفادة، وهو جانب من حصيلة الاستعراضات القطرية شدّد عليه أيضاً فريق استعراض التنفيذ. وتبعاً لذلك، التمسست الدول الأطراف المعلومات عن الممارسات الجيّدة، وذلك لكي تتقاسمها مع الدول الأخرى بما ينطوي على قدر أكبر من التفصيل مما هو متاح حالياً في تقارير الاستعراضات القطرية أو الخلاصات الوافية.

٢٤- وأدرجت غالبية الدول التي استبانة احتياجاتها من المساعدة التقنية بناءً القدرات والتدريب ضمن احتياجاتها المتعلقة بعدد كبير من الأحكام المستعرضة. وأبرز بعض الدول أيضاً حاجتها إلى مساعدة مالية ومادية في تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك حاجتها إلى معدات تكنولوجيا المعلومات. ومن ضمن العينة المحدثة، أشارت دولتان على وجه التحديد إلى حاجتهما لنظام لإدارة القضايا.

٢٥- ويبيّن الشكل الرابع عشر إجمالي عدد الاحتياجات المستبانة، موزّعاً بحسب أنواع الاحتياجات الواردة في قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة.

الشكل الرابع عشر  
عدد الاحتياجات المستبانة، بحسب نوع الاحتياج



٢٦- وقد أكدت الدول الأطراف على أن جانب استعراض الأقران في آلية الاستعراض ساهم بالفعل في تقديم المساعدة التقنية، من حيث أن تعلم البعض من الآخر كان نقطة انطلاق هامة، ويمكن القيام بمزيد من العمل في جمع ونشر الممارسات الجيدة.

٢٧- وبالإضافة إلى الأدوات والأدلة التي تتناول جوانب محدّدة من تنفيذ الاتفاقيات، يعكف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تجميع وتحليل المعلومات القطرية لمكافحة الفساد، بما في ذلك ما يتعلق بالتشريع، ويجعلها في متناول الأوساط العالمية لمكافحة الفساد من خلال المكتبة القانونية المقامة على شبكة الإنترنت والتي يمكن الوصول إليها عن طريق بوابة "الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصد معرفي في مجال مكافحة الفساد" ("تراك"). ويتم التحقّق من صحة المعلومات الواردة في المكتبة القانونية باستمرار من خلال المعلومات التي تجمع أثناء الاستعراضات القطرية. وتظهر الإحصاءات المتاحة عن استخدام البوابة أن لديها جمع كبير ومتزايد من المستخدمين.

٢٨- ولئن كانت المساعدة المباشرة من قبل خبير، من خلال دعم الصياغة التشريعية وتوفير المشورة القانونية، تقدّم عموماً على الصعيد القطري، فقد تم أيضاً تقديم الدعم للمبادرات دون الإقليمية؛ ويبيّن الشكل الرابع عشر أن الحاجة لمثل هذه المساعدة المصمّمة

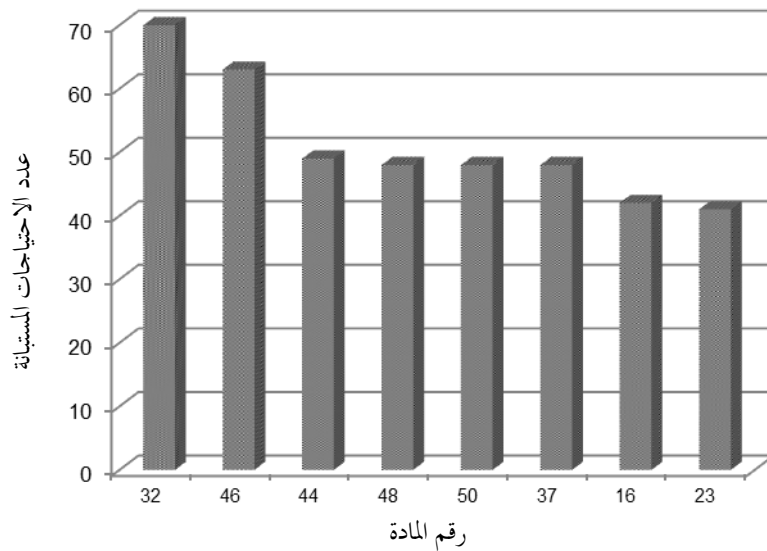
خصيصاً منتشرة عالمياً. وينطبق الأمر نفسه على الاحتياجات لبناء القدرات، والتي كثيراً ما ترتبط بأساليب التحري الخاصة وجمع البيانات ونظم إدارة القضايا.

### المجالات ذات الأولوية استناداً إلى تحليل الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية بحسب المادة/المجال الموضوعي

٢٩ - حُدِّدَت المجالات التالية ذات الأولوية من خلال عملية استعراض التنفيذ (انظر الشكل الخامس عشر):

- (أ) الجناة المتعاونون والشهود والمبلِّغون (المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٧)؛
- (ب) المساعدة القانونية المتبادلة (المادة ٤٦)؛
- (ج) تسليم المجرمين (المادة ٤٤)؛
- (د) التعاون في مجال إنفاذ القانون (المادة ٤٨)؛
- (هـ) أساليب التحري الخاصة (المادة ٥٠)؛
- (و) رشو الموظفين العموميين الأجانب (المادة ١٦)؛
- (ز) غسل العائدات الإجرامية (المادة ٢٣).

الشكل الخامس عشر  
المجالات ذات الأولوية في المساعدة التقنية



٣٠- تبين قائمة الأولويات المذكورة أعلاه بوضوح أن توفير المساعدة لمكافحة الفساد ينطوي على بُعدٍ دولي. وتحتل أحكام التعاون الدولي (المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين والتعاون في مجال إنفاذ القانون) مرتبة عالية في قائمة الاحتياجات من المساعدة التقنية. وفي معرض استشراف دورة الاستعراض الثانية، يكاد يكون من المؤكد أن الاحتياجات من المساعدة سوف تزداد، بينما يشكّل التعاون الدولي جزءاً لا يتجزأ من استرداد الموجودات. وبالتالي، فإنّ القدرة على دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحسين التعاون الدولي سيكون له أثر إيجابي على قدرة الدول الأطراف على تنفيذ أحكام استرداد الموجودات في الاتفاقية تنفيذاً كاملاً.

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، مكّنت المعلومات المنبثقة من تقارير الاستعراض القطرية إجراء التحليل والتفصيل بحسب الإقليم، الأمر الذي سوف يزداد أهمية في ضوء إجراء المزيد من الاستعراضات، بما يجعل العيّنة من الدول متناسبة مع حجم كل مجموعة إقليمية.

٣٢- وعندما يتم تفصيل عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية بحسب الإقليم، يتبين أن الطلب أعلى بكثير في آسيا والمحيط الهادئ بالنسبة للعيّنة الحالية، تليه أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي، وأخيراً أوروبا الشرقية. وبالنظر إلى هذه الاختلافات الكبيرة، من الجدير بالملاحظة أن أنواع المساعدة التقنية اللازمة لا تزال متماشية مع الأولويات المبينة أعلاه، مع وجود اختلافات إقليمية أصغر؛ أي أن وضع خطة عمل يبقى في المقام الأول حاجة آسيوية وأفريقية، بينما تمتد الصياغة التشريعية وتقاسم الممارسات الجيدة عبر الأقاليم. ويبدو التفاوت الحالي في الطلب في مختلف الأقاليم إلى حدّ ما بمقارنة الاحتياجات المستبانة بالفعل في التقييم الذاتي مع الاحتياجات المستبانة في التقارير القطرية. وقد صنّف العديد من الدول في آسيا والمحيط الهادئ الاحتياجات المستبانة بحسب المادة، بينما جرى في عدة دول في أفريقيا تصنيف الاحتياجات المستبانة بحسب الموضوع، وصيغت طلبات المتابعة بصدد مجالات محدّدة.

### معلومات عن الاحتياجات التي يجري تلبيتها بالفعل وآليات المتابعة الوطنية

٣٣- سبق أن أُشير أعلاه إلى أن قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة تتضمن عدة فئات محدّدة مسبقاً من الاحتياجات من المساعدة التقنية، كما تتضمن فئة جامعة للاحتياجات الأخرى. ويندرج كثير من الاحتياجات المستبانة أثناء عمليات الاستعراضات القطرية ضمن تلك الفئة العريضة، أمّا الاحتياجات الأعم فقد أدرجت في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية. وهذا ما أتاح للدول المستعرضة، في عدة حالات، سبيلاً للقيام بمتابعة

نتائج استعراضاتها باستخدام الاستعراض الأولي كأساس لتحليل أشمل لاحتياجاتها من المساعدة التقنية.

٣٤- وأشارت دولة واحدة في العينة المحدثة تحديداً إلى ضرورة أن يعتمد بناء القدرات والتدريب للمؤسسات في نظام العدالة الجنائية على تقييم مفصل للاحتياجات من المساعدة التقنية، وضرورة القيام بذلك بالتعاون مع الشركاء الحاليين والبناء على أساس التدابير القائمة. وينبغي القيام بذلك بمثابة حصيلة من حصائل عملية الاستعراض القطري.

٣٥- وكما أُشير في المعلومات المقدمة إلى المؤتمر، ورغبة في تفعيل عملية المتابعة، ترسل الأمانة، عقب الانتهاء من الاستعراض القطري وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية، خطاباً تبدي فيه استعدادها للمضي قدماً في متابعة نتائج عملية الاستعراض بوسائل منها مساعدة الدولة الطرف المستعرضة على وضع خطة عمل ذات أولويات محدّدة، ومناقشة كيفية تلبية الاحتياجات المستبناة بوسائل منها إقامة حوار مع الجهات المانحة المحتملة. وقدّمت عدة دول أثناء عملية الاستعراضات القطرية معلومات عن الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية التي صاغتها واعتمدها لمكافحة الفساد.

٣٦- وأوصى المؤتمر بأن تحدّد الدول الأطراف احتياجاتها من المساعدة التقنية في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي التقارير القطرية، مع تفضيل أن تكون تلك الاحتياجات مُرتّبةً بحسب أولوياتها، وبأن تواصل الدول الأطراف، عند الاقتضاء، تزويد المكتب بمعلومات عن مشاريع المساعدة التقنية الجارية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية. ولم يقدّم سوى عدد قليل من الدول المستعرضة معلومات من هذا القبيل في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية، وكان يجري عادةً تلقي معلومات أخرى عن أنواع المساعدة التقنية التي تُقدّم بالفعل من خلال الحوار المباشر، أي خلال الزيارات القطرية، وذلك إمّا من السلطات الوطنية وإمّا أثناء اللقاءات التي تتولى جهة الاتصال التابعة للدولة المستعرضة تنظيمها مع مقدّمي المساعدة التقنية والمانحين والشركاء، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكانت تُنظّمها جهة التنسيق لدى الدولة المستعرضة. ومع ذلك، وكما يلاحظ من ترابط الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبناة في التقييم الذاتي ومن ثم في التقارير القطرية، فإنّ هذه الاحتياجات تكررت في العديد من الحالات وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لتوفير التفاصيل والمتابعة.

٣٧- وكما أظهر تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية، فإنّ هذه الاحتياجات تتراوح من صفر إلى أكثر من ١٠٠ مجال محدّد تدعو فيه الحاجة إلى مثل هذه المساعدة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً. وانطلاقاً من العينة، تم تحديد أكثر من ألف حالة فردية للاحتياجات من المساعدة

التقنية. واستناداً إلى الخبرة المكتسبة خلال الدورة الأولى ونظراً لتعقيد الفصلين قيد الاستعراض في الدورة الثانية (بشأن المنع واسترداد الموجودات)، فمن المرجح أن يكون لدى الدول احتياجات مماثلة على الأقل، إن لم تكن أكبر، في الدورة الثانية. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يكون نوع المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ فصلي المنع واسترداد الموجودات أكثر تعقيداً في طبيعته من تقديم المساعدة القانونية لتجريم مخالفات معينة بموجب الاتفاقية.

٣٨- وعلى الصعيد القطري، كانت القسط الأكبر من الطلب على الأنواع التالية من الاحتياجات والإجراءات:

(أ) الدعم ما قبل الاستعراض: كان من أكثر الطلبات تواتراً التماس الدعم تمهيداً لاستعراض تنفيذ قادم من خلال ما يُسمَّى تحليل الفجوة. وهذا ينطبق على الدول في الدورة الحالية، حيث يردُّ عدد متزايد من طلبات المساعدة في سياق الإعداد المبكر للدورة الثانية. ولما كانت نوعية التقييمات الذاتية لا تزال تشكّل دافعاً مهماً لنوعية استعراضات التنفيذ والفائدة المرجوة منها في نهاية المطاف على الصعيد الوطني، فمن الواضح أن الإعداد المبكر لعمليات التقييم الذاتي، بما في ذلك من خلال إجراء تحليل الفجوة قبل عملية الاستعراض الرسمي، له دور أساسي في حصيللة الاستعراضات. فقد أدت المساعدة المقدمة من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذه المراحل التحضيرية إلى إدراج معلومات أشمل في التقييم الذاتي وإلى إنشاء قاعدة معلومات أفضل توثيقاً من أجل عمليات الاستعراض، وفي نهاية المطاف من أجل إعداد خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية المقبلة لمكافحة الفساد؛

(ب) الدعم بعد الاستعراض، ولا سيما متابعة النتائج، بما في ذلك وضع خطة عمل: تقوم المساعدة التقنية في متابعة عملية استعراض التنفيذ بناء على التماس الدول الأطراف الدعم تنفيذاً لنتائج المراجعة والتوصيات. وغالباً ما ينطوي الأمر على وضع خطة عمل أو مخطط للمجالات ذات الأولوية على الصعيد المحلي، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين. ومع ذلك، وكما ذكر آنفاً، كان على رأس طلبات الحصول على الدعم هو تقاسم الممارسات الجيدة. ومن ثم لا يزال من الأهمية الحاسمة ألا يقتصر دعم المكتب للدول الأطراف من خلال التدريب العملي وإنما ينبغي له أيضاً أن يحافظ على قاعدة بيانات على الإنترنت غنية بالمصادر ومستحدثة - مثل الأدوات والموارد اللازمة من أجل رصيد معرفي في مجال مكافحة الفساد (تراك) - حيث يسهل الوصول إلى هذه المعلومات؛

(ج) الدعم التشريعي: كما سبق ذكره أعلاه، فإن من أكثر طلبات التماس المساعدة التقنية هو الحصول على المشورة القانونية والتوجيه التشريعي والخبرة الفنية في



الصياغة لتيسير تعزيز التشريعات ذات الصلة بغية ضمان الامتثال لأحكام الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية. وهذا لا يقتصر على التشريعات الوطنية فحسب وإنما يشمل ضرورة التقارب الإقليمي من أجل تسهيل التعاون الدولي؛

(د) بناء القدرات: يستمر تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات من خلال التدريب الأساسي والتدريب المتقدم وتدريب المدربين. ومن الجدير بالملاحظة ما حصل من زيادة في عدد الطلبات لبناء القدرات فيما يتعلق بالجوانب المالية للفساد وروابطه بغسل الأموال، فضلاً عن "أساليب التحري الخاصة". ويُستجاب لهذه الطلبات، جزئياً، في إطار مبادرة البنك الدولي/مكتب المخدرات والجريمة لاسترداد الموجودات المسروقة (StAR). ومن المتوقع، في سياق استعراض الفصلين الثاني والخامس، أن تزداد طلبات الحصول على المساعدة لبناء القدرات وأن تصبح أكثر تنوعاً.

٣٩- وهناك، بالإضافة إلى هذه المجالات في تقديم المساعدة التقنية على المستوى القطري، مجالات أخرى من المساعدة التقنية المطلوبة من أجل ضمان الامتثال لأحكام الفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية. وتشمل هذه المساعدة وضع نظم إدارة القضايا وتنفيذها وإنشاء قواعد البيانات وإدارتها وتقاسم المعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وغالباً ما تندرج هذه الطلبات ضمن فئة بناء القدرات، إذ تعتبر الدول إنشاء هذه النظم وتعهدها بمثابة أولوية وطنية.

٤٠- ولا يزال بناء القدرات، من خلال تقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على الصعيد العالمي، يمثل أولوية قصوى في نظر الدول الأطراف وحصيلة حاسمة الأهمية لآلية الاستعراض، فهو يمكّن الدول الأطراف من وضع الاستجابات المحلية الخاصة بها في بيئة عالمية وهي تتعلم في الوقت ذاته من الدول الأخرى.

**المجالات التي يلزم إيلاؤها مزيداً من الاهتمام تعزيزاً لاستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية وتدعيماً للاستجابات**

٤١- كانت الخلاصات الوافية على الصعيد القطري مصدراً مهماً للمعلومات، لكنها قد لا تتضمن دائماً تفاصيل كافية يمكن الاسترشاد بها في اتخاذ قرارات البرمجة أو الاستجابات المحتملة لطلبات المساعدة التقنية. ويمكن الاستعانة بالتقارير الكاملة، إذا ما وافق البلد المستعرض على ذلك، كأساس لإجراء تحليل أكثر تعمقاً ولتحديد أولويات الاحتياجات القطرية، مما يمكن أن يفضي إلى صوغ خطة عمل للتنفيذ. وهذا يكفل بقاء زمام المساعدة التقنية بيد البلد المعني بناء على احتياجاته وأن تكون المساعدة متكاملة ومنسقة.

٤٢ - وقد دخل مكتب المخدّرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شراكة لاستحداث "الشراكة في المعرفة لمكافحة الفساد" (باك)، وهي مذكرة توجيهية لشركاء التنمية حول كيفية استخدام الاتفاقية كأداة برمجية. ولا تقتصر المبادرة على وضع المتطلبات الأساسية للاتفاقية فحسب وإنما تفسّر أيضاً كيف يمكن للمانحين وشركاء التعاون الإنمائي تسخير استعراض التنفيذ لتعزيز تعاونهم مع الدول في جميع مراحل عملية الاستعراض. ويتمثل دور المكتب في هذه العملية في تيسير الحوار بين السلطات الوطنية والشركاء المعنيين في التنمية من أجل الحصول على دعم للبرنامج عن طريق عدة أمور من بينها ضمان تلبية الأنشطة للاحتياجات المتحقق منها من خلال عملية الاستعراض.

٤٣ - كما أبرزت مناقشات فريق الاستعراض أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يعزز تقديم المساعدة التقنية في مجال تنفيذ الاتفاقية. وقد سبق لعملية الاستعراض، في حالات كثيرة، أن وفّرت إطاراً للتعلّم المتبادل فيما بين بلدان الجنوب.

٤٤ - وبفضل تزايد عدد الاستعراضات القطرية الجاري إنجازها، تبرز معلومات يمكن أن تفضي إلى استخدام الموارد على نحو أُنجع، بمعالجة احتياجات معيّنة على أساس إقليمي، وكذلك بالاستفادة من برامج المساعدة التقنية الموجودة بالفعل لاستيعاب بعض الاحتياجات المنبثقة من آلية استعراض التنفيذ. ويُذكر في هذا السياق أن نشر مستشاري المكتب الإقليميين المعنيين بمكافحة الفساد قد بدأ بالفعل يسهّل تقديم مساعدة تقنية هادفة على نحو شامل وناجع من حيث التكلفة.

٤٥ - وفيما يتعلق بتصنيف الاحتياجات من المساعدة التقنية في قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة، يدل تحليل تقارير الاستعراض القطرية التي وُضعت حتى الآن على أهمية أنواع وفئات الاحتياجات المستبانة سلفاً، حيث أعرب العديد من الدول عن تلك الاحتياجات على هذا النحو. وثمة حاجة إلى مزيد من التفصيل والمتابعة في معظم الدول للتوسّع في وصف الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة والاستجابات المناسبة لها. ويمكن تعديل فئات المساعدة التقنية في قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة التي يعتزم استخدامها للدورة الثانية من الاستعراضات وذلك لكي تجسّد الدروس المستفادة من الدورة الأولى.